مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024

التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية – الأوكرانية بالتطبيق على الاقتصاد المصري

Economic Repercussions of the Russian-Ukrainian War

(Applied to the Egyptian Economy)

د/ فاطمة سيد عبد القادر

مدرس الاقتصاد

بالمعهد العالي للعلوم الادارية بسوهاج

تاريخ الإرسال	2023-10-10
تاريخ القبول	2023-11-01
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	

الملخص:

عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عانى العالم من أزمات اقتصادية كبيرة، وذلك نظراً لأن الدولتين المتحاربتين لهم نصيب كبير فى التبادل التجاري الدولي وتمثلت آثار هذه الحرب فى إنعدام الأمن الغذائي، إرتفاع أسعار الطاقة، زيادة موجات التضخم على مستوى العالم. ولقد تأثرت مصر بهذه الحرب، وزادت فيها حدة الأزمة الاقتصادية، وإرتفعت مستويات المخاطر المالية والأعباء المعيشية، وتأثرت بعض الأنشطة الاقتصادية بالتراجع فى إيراداتها مثل: قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية، ناهيك عن إنخفاض كفاءة القطاع الزراعى، وظهور أزمة الخبز وزيادة الفقر.

وتعتبر الازمة الأوكرانية من أهم أحداث القرن الواحد العشرين . وذلك بسبب تداعيتها المتعددة علي معظم دول العالم ولقد تناولت الدراسة هذه التداعيات بالنسبة لكل من الدول العربية أو الافريقية ، وتناولت أيضا أثار هذه الحرب علي الاقتصاد المصري ، كما وضحت ألية مواجهة الحكومة المصرية لمخاطر انعكاسات الازمة علي متغيرات الاقتصاد المصري ومنع استمرارها

- **<u>الكلمات الإفتتاحية</u>:**

الحرب الروسية الأوكرانية – أسعار الطاقة – الأمن الغذائي – قطاع السياحة – موجات التضخم.

Abstract:

After the outbreak of the Russian-Ukrainian war, energy prices rose, inflation increased worldwide., such as the tourism sector, foreign investment not to mention, the low efficiency of the industrial sector, the emergence of the crisis of increasing poverty.

The Ukrainian crisis is considered one of the most important events of the twenty-first century. This is because of its multiple repercussions on all countries of the world, and a study of these repercussions has been conducted for both Arab and English countries. This war has also affected the Egyptian economy, as the brigades of the Egyptian government's confrontation with the repercussions of the crisis on the diversities of the Egyptian economy have made clear.

- **key words:**

The Russian-Ukrainian war - energy prices - food security - Tourism sector - waves of inflation.

أولاً: المقدمة:

لم يلبث الاقتصاد العالمي أن تعافي من أزمة كورونا، وما خلفته من آثار اقتصادية مثل: ضعف النظام الصحي، وإرتفاع في تكلفة الطاقة والغذاء، وغلق منافذ التصدير والإستيراد والتي أدت إلي حوادث ركود اقتصاد عالمي، وذلك لسرعة إنتشار الوباء وتبعاته في كل أنحاء العالم، حتي داهمت الحرب الروسية – الأوكرانية العالم، وأصابت الاقتصاد العالمي من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وتباطؤ النمو الاقتصادي، وإرتفاع المستوي العام للأسعار، وظهور أزمة غذائية عالمية، وذلك لأن كلتا الدولتين المتنازعتين لهما دور جوهري في التجارة الدولية كإنتاج وتصدير السلع الغذائية الاستراتيجية فتسهم كل منهما بحوالي (٣٠%) من صادرات القمح العالمية، كما أثرت الحرب علي إرتفاع الأسعار العالمية الطاقة والبترول؛ مما يؤدي إلي إنتقال آثار هذا الإرتفاع إلي باقي دول أروبا والعالم، حيث تعتبر روسيا مصدر أساسياً للغاز الطبيعي، والبترول، وأيضاً تظهر تداعيات الحرب في تراجع السياحة، حيث تعتبر روسيا مورد أساسياً للسياحة العالمية في معظم دول العالم وبصفه خاصة مصر.

كما تؤثر الحرب علي الاستثمار فهي تعمل علي عدم تهيئة مناخ استثماري جيد، وشعور المستثمر بعدم التأكد؛ وبالتالي يحدث تراجع في التدفقات الاستثمارية، وقد ساعدت علي زيادة أعداد اللاجئين الأوكرانيين (إيمان مرعي، ٢٠٢٢).

وفي ضوء ذلك يتناول البحث طبيعة العلاقات المصرية – الروسية – الأوكرانية، وتأثير النزاع الروسي – الأوكراني علي الاقتصاد المصري، وتطورات الوضع، والعلاقات الاقتصادية.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمحور المشكلة البحثية في كيفية الإجابة علي السؤال المحوري التالي:

" ما مدي تأثير الحرب الروسية الاوكرانية علي متغيرات الاقتصاد المصري؟ "

<u>وذلك من خلال تبادل تساؤلات آخري فرعية وهي:</u>

١. ما هي تداعيات هذه الحرب علي الاقتصاد المصري ؟

٢. ما هي الحلول المقترحة لمعالجة الآثار الاقتصادية لهذه الحرب ؟

ثالثاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الموضوع ذاته حيث يتناول البحث أزمة من أكبر الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بوجه عام، والاقتصاد المصري بوجه خاص، من خلال إلقاء الضوء علي آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي الاقتصاد المصري، وما هي أسباب الحرب ومحاولة إقتراح حلول لمواجهة آثارها؟

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة علي تساؤلات مشكلة البحث، وذلك من خلال عرض الأهداف الفرعية التالية:

١. معرفة الخلفية التاريخية للحرب الروسية الأوكرانية .
٢. تسليط الضوء علي العلاقات الاقتصادية المصرية – الأوكرانية .
٣. بيان آثار الحرب الأوكرانية الروسية علي اقتصاد مصر .
٤. كيفية المساهمة في وضع حلول لمواجهة آثار هذه الحرب .

خامساً: منهج الدراسة:

يعتمد البحث علي المنهج الإستقرائي، والوصفي في تناول الأزمة الاقتصادية التي حدثت في مصر من جراء الحرب الروسية – الأوكرانية.

سادساً: الدراسات السابقة:

١. دراسة عصام عبد المنعم البدري بعنوان: (أثر الحرب الروسية – الأوكرانية علي الأمن الغذائي)، وتم تناول أثر الحرب من حيث تأثيرها علي الأمن الغذائي ، فلقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة بشكل كبير من خلال تناول الحرب الروسية الاوكرانية ، والتركيز علي اثارها السلبية علي الامن الغذائي، والفجوة القمحية في معظم دول العالم التي تتعامل مع هاتين الدولتين باعتبارهما فاعليين أساسيين في التجارة الدولية وبخاصة في تصدير القمح .
٢. دراسة حسين موسي بعنوان: (الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والجيوسياسية)، وتتناول هذه الحرب، وآثارها من الناحية السياسية والاقتصادية عالمياً، فلقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة الكثير من النقاط منها :- توضيح اسباب اندلاع هذه الحرب ودوافعها ، وايضاً الاثار السلبية لهذه الحرب من الناحية السياسية والاقتصادية علي

المستوي العالمي وتوصلت إلي أن استمرارية الحرب ستؤدي لمزيد من الآثار السلبية علي الاقتصاد العالمي ، والوضع السياسي لذلك يجب وضع مقترحات لإستراتيجية يمكن منها تعزيز الوضع الاقتصادي والسياسي. لقد اكدت الدراسة الحالية علي نقاط إضافية متمثلة في تركيز علي الجانب الاقتصادي دون السياسي ، كما انها وكزت علي الاقتصاد العربي وخاصة الاقتصاد المصري وتوضيح دور هذه الحرب علي المتغيرات الاقتصادية المصرية.

٣. دراسة (هاني، منال، ٢٠٢٢) بعنوان: (الحرب الروسية علي أوكرانيا وآثارها علي الاقتصاد العالمي الواقع، والدروس المستفادة)، وتركز الدراسة علي إبراز التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي بسبب نتائج الحرب، والتحديات التي إنتقلت لمعظم دول العالم، ولقد استندت الدراسة الحالية إلي هذه الدراسة في الكثير من نقاط البحثية والتي تمثلت في : إبراز مدي التغيرات التي حدثت من جراء هذه الحرب علي الصعيد الدولي نظراً لعمق العلاقات الاقتصادية لطرفي النزاع مع معظم دول العالم وتوصلت الدراسة لوجود مجموعة من الدروس المستفادة من هذه الحرب .

٤. دراسة (رياض،٢٠٢١) بعنوان: (تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية علي الاقتصاد المصري: (محصول القمح)، ويتناول رصد الجهود المصرية لمواجهة آثار الصراع الروسي الأوكراني، وخاصة فما يتعلق بمحصول القمح بإعتبار مصر المستورد الرئيسي له، وما يرتبط به من الأمن الغذائي لمصر، ولقد استفادت الباحثة في هذه الدراسة من هذه الدراسة واستندت إليها جوانب عديدة من خلال توضيح اثر الحرب الروسية الاوكرانية علي محصول القمح والفجوة القمحية التي عاني منها الاقتصاد المصري بما يمثله ذلك المحصول من اهمية للمواطن المصري وتوصلت الرسالة إلي نهج عدد من السياسات التي تعمل علي تنمية القطاع الزراعي، واستخدام بدائل للحفاظ علي منظومة الخبز في مصر. وقد قامت الدراسة الحالية بإضافة نقاط اخري تتعلق بتوضيح اثر الحرب علي المتغيرات الأخرى للاقتصاد المصري والتي تعتمد علي الطرفين الروسي والاوكراني مثل قطاع السياحة وحيث يمثل السائحين الروس والاوكرانيين نسبة عالية من عدد السياح الوافدين إلي مصر ، وأيضاً ما يتعلق بأسعار الطاقة ، والتضخم العالمي واثره علي التضخم في مصر.

٥. دراسة (جيهان عبد السلام،٢٠٢٢) بعنوان: (انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية علي اقتصادات أفريقية)، حيث تناولت المكاسب والخسائر الاقتصادية التي تنعكس علي القارة الافريقية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، حيث توجد مكاسب محتملة نتيجة إرتفاع أسعار مصادر الطاقة والمعادن، وفي نفس الوقت تكمن المخاطر المتوقعة، من خلال إرتفاع أسعار

القمح والتأثير السلبي علي الأمن الغذائي الأفريقي . لقد تم الاستناد إلي هذه الدراسة في عدة نقاط منها : توضيح الخسائر الاقتصادية التي انعكست علي القارة الافريقية وأيضاً بعد المكاسب المحتملة الناتجة من ارتفاع اسعار الطاقة والمعادن التي تمتلك القارة جزء كبير منها. ولقد قامت الباحثة بإضافة محاور اخري لهذه الدراسة حيث انه تم التركيز علي الاقتصاد المصري بصفة خاصة حيث تنتمي إلي القارة الافريقية فيوجد تشابه بين الظروف والتأثير لكلا الجانبين ، لذلك تم تناول تأثير الحرب علي الجانب الاقتصادي الافريقي ثم الجانب الاقتصادي العربي والتركيز علي التأثير علي الجانب الاقتصادي المصري ، ومن ثم توصل توصيات الدراسة التي تضم وضع بدائل التجارة الدولية لمصر وعدم تركيز علي دول بعينها يكون لها تأثير علي التوازن الاقتصادي المصري إلي ما حدث اي ازمات في هذه الدول .

٦. دراسة (مصطفي عبدالسلام ، ٢٠٢٣) بعنوان : (ازمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية) ، لقد اضافت هذه الدراسة الكثير من النقاط الاسترشادية للدراسة الحالية فهي تناقش الازمات الاقتصادية التي تأثرت بها مصر في الاوانة الاخيرة مثل (جائحة كورونا ، الازمة الاوكرانية) والتي اثرا بشكل كبير علي الاقتصاد في مصر كما تم توضيح الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لاحتواء هذه الازمات الاقتصادية. الا ان الدراسة الحالية اضافت تسليط الضوء علي الازمة الروسية الاوكرانية فقط ، وتوضيح اثر الحرب بينهما علي الاقتصاد المصري ،

٧. دراسة (رشيد لزرق ، ٢٠٢٢) بعنوان : (انعكاسات الحرب الاوكرانية علي الاقتصاد المغربي) ، تناولت هذه الدراسة التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية علي دول العالم منها دولة المغرب حيث تأثر الاقتصاد الوطني المغربي بالتذبذب في اسعار النفط والغاز ، واسعار الذهب بالبورصات العالمية الكبرى وايضاً تأثر بارتفاع اسعار القمح بالاسواق الدولية مما اثرت علي زيادة تكلفة الدعم بالمغرب ، وزاد من قيمة العجز في المالية العمومية للدولة . وقد افادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تعميم اثار هذه الحرب علي الدول العربية التي تحكمها العلاقات التجارية مع طرفي النزاع ، ومنها الاقتصاد المصري.

٨. دراسة (محمد المطيري ، ٢٠٢٣) بعنوان : (الحرب الروسية الاوكرانية تعميق جديد في هوة ازمة الغذاء العالمي) ، واكدت هذه الدراسة علي دور الحرب في إرباك الاسواق العالمية ، وتقليص قيمة الاصول ورفع اسعار الطاقة في الاقتصاد الدولي ، مما اثر علي ارتفاع تضخم علي مستوي الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل . واضافت الدراسة الحالية بعض

النقاط الخاصة بالتركيز علي دور الحرب في إحداث خلل في المتغيرات الاقتصادية المصرية من ارتفاع اسعار الغذاء ، والطاقة ، وانخفاض إيرادات القطاع السياحي في مصر.

٩. دراسة (Alfred Kammer, Abebe Amro And Others,2022) بعنوان :

(الحرب في اوكرانيا واصداؤها عبر مختلف مناطق العالم) ، افادت هذه الدراسة الحالية من خلال توضيح دور دولتي النزاع المعاناة الانسانية الناجمة عن الحرب وهما يمثلان أكبر البلدان المنتجة للسلعة الاولية ، لذلك ادت الانقطاعات في سلاسل الامداد إلي ارتفاع الاسعار العالمية بشكل حاد مما أدي إلي حدوث ظاهرة تضخم عالمي في اسعار الغذاء والوقود وبالتالي تأثر بعض المناطق لحدوث مخاطر كبيرة مثل القلاقل السياسية ، والاضطرابات الاجتماعية .

١٠- دراسة (Paul Wiseman And David Mchugh, 2023) بعنوان :

War in Oukraine at 1 year : Pain Resilience in global (Economy,2023)

وتوضح هذه الدراسة انه بعد مرور عام علي الحرب الروسية فإن الاقتصاد العالمي ما زال يعاني من استمرار الاثار السلبية لهذه الحرب من زيادة الفجوة القمحية ، وارتفاع معدلات التضخم العالمي . ولقد تعرضت الدراسة لطبيعة كلا من الاقتصاد الروسي ، والاوكراني ومكانتهما عالمياً حيث تم انتقال اثار هذه الحرب منهما او منكلا الدولتين إلي باقي دول العالم ، توصلت هذه الدراسة إلي انه من المتوقع ان تفرز هذه الحرب تغيرات في الاقتصاد العالمي بناءاً علي ما تسببت فيه من نتائج وتحديات . فلقد اتفقت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في تأثير الحرب علي متغيرات الاقتصاد العالمي إلا انها اضافت بنود تركز علي تسليط الضوء علي الاثار الاقتصادية علي مصر .

الفجوة البحثية :-

تتضمن الفجوة البحثية للدراسة الحالية التركيز على الاثار السلبية للحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد المصري حيث اضافت الدراسة الحالية عدة نقاط تتعلق بتوضيح العلاقات المصرية الروسية والاوكرانية المتبادلة ، من ثم توضيح الاثار السلبية المؤثرة علي الاقتصاد المصري مع التأكيد علي اثار الحرب علي العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى بخلاف الفجوة القمحية وتطرقت الدراسة إلي الاثار علي الاستثمار ، السياحة ، واسعار الطاقة ، انخفاض قيمة الجنيه المصري . وكيفية قيام الحكومة المصرية باحتواء هذه الازمة بشكل كبير حيث حاولت وضع بدائل لهاتين الدولتين وتوسيع مجال التبادل التجاري لها دون التركيز علي

دولة معينة ، ووضع آلية للتحكم في استمرارية مخاطرها،حيث وضحت الدراسة الحالية مجموعة من المقترحات التي تقلل من تكرار مثل هذه الازمات الاقتصادية.

سابعاً: خطة البحث:

سيتم عرض البحث من خلال تغطية المحاور التالية بالتحليل فهي:

١. الخلفية التاريخية عن الحرب الروسية الأوكرانية .
٢. العلاقات المصرية الروسية الأوكرانية .
٣. التأثيرات الاقتصادية السلبية علي الاقتصاد المصري .
٤. النتائج والتوصيات .

- **الإطار النظري للبحث:**

▪ **المحور الأول:**

أولاً: الخلفية التاريخية للحرب الأوكرانية الروسية:

رغم حصول أوكرانيا علي استقلالها عام (١٩٩١) إلا أن روسيا تعتبر أوكرانيا جزء من مجال تأثيرها، وتحت سياستها، حيث تتمتع أوكرانيا بسيادة محدودة علي أرضيها، كما حدث مع وارسو بعد إنتهاء الإتحاد السوفيتي .

ومنذ الامبراطورية الروسية ويطلق علي أوكرانيا أسم (مالاروسيا) وتعني روسيا الصغيرة، ولقد حافظت الدولتان علي العلاقات فيما بينهما، حيث لم تتوقف روسيا عن تقديم المساعدة لأوكرانيا، ولقد بلغ إجمالي الدعم المقدم لها منذ الإستقلال عام١٩٩١م وحتي عام٢٠١٣م بحوالي (٢٥٠مليار دولار). (حسين موسي، ٢٠٢٢، ص ص٧-١٠)

إلا أن هناك عدة نقاط خلاف بين البلدين منها الترسانة النووية لأوكرانيا، حيث أن أوكرانيا قامت بالتنازل عنها بعد التوقيع علي مذكرة (بودايست للضمانات الأمنية) مقابل أن تتعهد روسيا تجنب التهديد باللجوء والقوة لنزع استقلال وسيادة أوكرانيا على أراضيها، وذلك فى عام١٩٩٩م وفى عام ٢٠١٤م قامت كلاً من الدولتين بخرق المعاهدة، وفى عام٢٠١٦م ذكرت أوكرانيا أن روسيا زادت من قواتها العسكرية على طول حدود (القرم)، وقامت بإغلاق المعابر الحدودية، أما وفى (١٠ أغسطس) أدعت روسيا مقتل جنديين وجرح (١٥) آخرين فى إشتباكات مع قوات الكوماندوز الأوكرانية فى (القرم)، وذكرت وسائل الإعلام الروسية أن أحد الجنود القتلى كان قائد في وحدة (جى اريو) الروسية؛ إلا أن أوكرانيا قامت بنفي هذا الحادث. وعلى الجانب

الآخر إدعى مسئول أوكراني أن عدداً من الجنود الروس هجروا أوكرانيا؛ ولكنهم لم يدخلوا إليها، كما قام الرئيس الروسي (بوتين) بإتهام أوكرانيا (بممارسة الإرهاب)، ولقد ذكر سفير أمريكا فى أوكرانيا أن الحكومة الأمريكية لم تري حتي الآن أي شيء يؤيد المزاعم الروسية بشأن غزو شبه جزيرة القرم، وأيضاً حذر الرئيس الأوكراني (بوروشنكو) من أن روسيا كانت تستعد لغزو شامل لأوكرانيا، وهذا الأمر أصبحت أوروبا أضعف من أن تتمكن من منعه. وفى (٢٤ فبراير ٢٠٢٢) أمر الرئيس الروسي (بوتين) بغزو أوكرانيا من قبل القوات المسلحة الروسية، ثم تبع ذلك غارات جوية استهدفت المباني العسكرية في البلاد، وأعلن الرئيس الأوكراني الأحكام العرفية فى جميع أنحاء أوكرانيا، وتدهورت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال نتيجة للهجمات الالكترونية والقصف الروسي، ويتم احتلال العديد من المدن والمباني الأوكرانية، ومن بينها محطة (تشرنوبيل) النووية، ومع ذلك فإن القوات الروسية تواجه مقاومة أكبر مما توقعت.

ثانياً: أسباب الحرب:

١. إستياء روسيا من قمع أوكرانيا العنصري ضد السكان الناطقين باللغة الروسية فى إقليم دونياس، والتي تمارسه منذ (٨) سنوات، حيث تقوم بقصف المدنيين.
٢. رفض روسيا لمحاولة إنضمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي (الناتو).
٣. محاولة إنضمام أوكرانيا للإتحاد الأوروبي.
٤. إعلان أوكرانيا لنية إمتلاكها لسلاح نووي.
٥. إنفصال الكنيسة الأرثوزوكسية الأوكرانية عن مرجعتيها الروسية بدافع من واشنطن وأوروبا.

ثالثاً: محاولات التفاوض وحل الأزمة:

توجد محاولات لحل الأزمة من كلا الجانبين:

١. بالنسبة للجانب الروسي:

فإن روسيا تطالب أوكرانيا بتقليص عدد القوات المسلحة الأوكرانية، وتخلى (كييف) عن محاولة الإنضمام للناتو، كما تشترط موسكو علي كييف تأمين حقوق السكان الناطقين بالروسية في إقليم دونياسى، أما بالنسبة للجانب الأوكراني: فتطالب أوكرانيا بوقف إطلاق النار، وإنسحاب القوات الروسية، والحصول على ضمانات أمنية من مجموعة من الدول. (آمنة محمد علي،٢٠١٧)

المحور الثاني: العلاقات المصرية مع كل من طرفي النزاع:

أولاً: العلاقات المصرية الروسية:

توجد علاقات بين مصر وروسيا علي درجة عالية من الأهمية، وهي علاقات ذات طبيعة استراتيجية وخاصة في السنوات القليلة الماضية، فمصر تعتبر روسيا شريك سياسي وأمني وتنموي وهي علاقات امتدت منذ القرن التاسع عشر، وحتي الآن وتتحدد علاقة مصر بروسيا من خلال إتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي التي تم التوقيع عليها بين الرئيس السيسي والرئيس بوتين عام (٢٠١٨)، ودخلت حيز التنفيذ في يناير (٢٠٢١).

ولقد مرت العلاقات الروسية المصرية بفترات صعود وأخرى هبوط ففي فترة الرئيس عبدالناصر كانت العلاقات مع روسيا قوية خاصة مع مشاركة ودعم روسيا لمصر في مشروعاتها الاستراتيجية مثل: بناء السد العالي، إنشاء مصانع الألمونيوم، والحديد، والصلب، وبناء حائط الصواريخ عام ١٩٧٠، وغيرها إلا أن العلاقات مع روسيا ضعفت في عهد رئيس السادات حيث تم الانفتاح علي الولايات المتحدة والغرب، واستمرت العلاقات هكذا أيضاً في عهد الرئيس مبارك.

تعتبر ثورة ٣٠ يونيو(٢٠١٣) نقطة تحول كبيرة فى العلاقات المصرية الروسية، حيث قام الرئيس السيسي بزيارة موسكو عدة مرات، وتحولت السياسة الخارجية المصرية نحو روسيا فلقد قام الرئيس الروسي بتدشين مشروع (الضبعة النووي)، حيث أدركت روسيا الأهمية الكبيرة لمصر فى المنطقة، مما تجلى فى التوافق بين موسكو والقاهرة فى الكثير من المواقف والقضايا التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط، علاوة على المواقف المشتركة فى الأمم المتحدة؛ مما يؤكد على تطور العلاقات بين البلدين؛ فضلاً عن التعاون الاقتصادي المتبادل بين البلدين حيث تسعى مصر لتعظيم العوائد الاقتصادية والجيوسياسية . (أحمد السيد، ٢٠٢١)

وفى ذات الوقت تريد روسيا أن تجنى فوائد أمنية وتجارية من هذا التعاون، ويمكن تلخيص أوجه التعاون بين البلدين في مختلف المجالات على النحو التالي:

١. **التعاون في المجال السياحي:** وتعتبر السباحة الروسية أهم ركائز القطاع المصري، حيث يفضل السياح الروس المنتجعات المصرية، ويمثل تدفق السياح الأجانب لمصر مصدراً هاماً للدخل القومي.

٢. **التعاون في مجال التجارة:** تعتبر مصر حالياً أكبر شريك تجارى بالنسبة لروسيا في الشرق الأوسط وأفريقيا حيث بلغت التجارة الثنائية بين البلدين (٦.٢) مليار دولار عام

٢٠١٩م منها (٥.٧) مليار دولار قيمة الصادرات الروسية لمصر، ولقد تمثلت الصادرات الروسية فى وسائل النقل البرى وذلك بقيمة (٧٤) مليون دولار، كما أن (٨٠%) من واردات مصر من القمح الروسي، والمعدات الكهربية بقيمة (٣٩) مليون دولار، أما الصادرات المصرية لروسيا فلقد تمثلت في الفاكهة والخضروات الطازجة والمصنعة، وذلك بقيمة (١٣) مليون دولار. كما أن الشركات الروسية الكبرى تعمل في السوق المصرية بإستثمارات تتعدى (٧.٤) مليار دولار مثل: شركة (روس نفط)، وشركة (لوك اويل)، وشركة (لادا).

٣. **التعاون في المجال الأمني:** هناك تلاقي في رؤية كل من البلدين في التعامل مع الإرهاب والتطرف، حيث دائماً تؤيد كلا الدولتين توحيد الجهود من أجل مكافحة الإرهاب الدولي، ومواصلة الحوار الدائم حول هذا النوع من القضايا في الأمم المتحدة.

٤. **التعاون العسكري:** يوجد تعاون عسكري مصري روسي منذ عهد الرئيس عبدالناصر، فهو ليس بالأمر الحديث، حيث تعتبر مصر لها أولوية خاصة بالنسبة لروسيا في مجال التعاون العسكري، فلقد أمدت روسيا الجيش المصري منظومات دفاعية مثل الطائرات المقاتلة طراز (ميج-٢٩)، وصواريخ (كورنيت) المضادة للدبابات، وطائرات مروحية مقاتلة مثل: طراز (كا-٢٥)، وتعتبر هذه الصفقات دعم للجيش المصري، وأيضاً هناك مناورات مشتركة مثل: مناورة (جسر الصداقة ٣)، وتهدف إلي تعزيز آفاق التعاون العسكري بينهما.

٥. **التعاون في مجال الطاقة:** يوجد تعاون غير تقليدي بين البلدين في مجال الطاقة، حيث أتفقت مصر مع روسيا علي توريد احتياجات هيئة الطاقة الذرية من الوقود لتشغيل المفاعل النووي البحثي المصري الثاني عام (٢٠١٤)، وأيضاً تم الإتفاق علي تطوير المفاعل النووي البحثي المصري الأول، وفي إبريل (٢٠٢٠) تم إطلاق قمر صناعي جديد لأغراض التنمية من قاعدة (باكي نور) الروسية.

٦. **التعاون من خلال المشروعات المشتركة:** تقوم روسيا بتنفيذ بعض المشروعات الكبرى في مصر مثل: بناء محطة الضبعة النووية، وتتضمن المحطة النووية (٤) مفاعلات لإنتاج الطاقة الكهربائية داخل منطقة الضبعة، كما أن الاتفاقية تشمل بعص النواحي الفنية المتعلقة بأحدث التكنولوجيات، ووفقاً لأعلي معايير الأمان النووي، وتعرض روسيا أفضل الأسعار التمويلية لحصول مصر علي أفضل تمويل، وفترة سماح، فهي توفر ما يقرب من (٨٠%) من المكونات الاجنبية بينما مصر تضمن حوالي (٢٠%) بشرط تسديد قيمة المحطة بعد الإنتهاء من تشغليها.

كما تم إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وأيضاً توريدات عربات السكك الحديدية إلي مصر. وهكذا تعتبر العلاقات المصرية – الروسية علاقات قوية وتوطدت أكثر بعد إطلاق عام (٢٠٢١)عاماً للتبادل الإنساني بين مصر وروسيا. وإعتبار ذلك محطة للتعاون الشبابي، وتوافق الرؤي للدولتين. (أحمد السيد، ٢٠٢١)

ثانياً: العلاقات المصرية الأوكرانية:

تبرز العلاقات المصرية الأوكرانية في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ إستقلال أوكرانيا فتوجد سفارة مصرية في (كييف)، وقنصلية أوكرانية في الأسكندرية، وسفارة أوكرانية في القاهرة.

وتتضح العلاقات المصرية الأوكرانية بشكل واسع في المجال السياحي حيث تحتل مصر المركز الرابع من بين أعلي (٢٠) دولة كمقصد سياحي للسائح الأوكراني، كما أن هناك الكثير من سبل التعاون بين البلدين في مجال السياحة حيث تعتبر أوكرانيا من الدول المتقدمة في صناعة السياحة، وتستفيد مصر من خلال عمل مشروعات تنمية سياحية وثقافية بين البلدين، وذلك بما يتناسب ونمو القدرة التنافسية للسفر والسياحة في مصر. (غادة علي محمود، ٢٠٢١)

المحور الثالث: أثار الحرب علي الاقتصاد المصري:

سوف يتم تناول هذا المحور من خلال عرض أثر الحرب الاوكرانية علي كل من: الاقتصاد الدولي، الاقتصاد الأفريقي، الاقتصاد العربي، وبشئ من التفصيل تتناول أثر الحرب علي الاقتصاد المصري:

أولاً: تناول آثار الحرب علي الاقتصاد الدولي:

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في إحداث آثار سلبية للاقتصاد العالمي بأكمله، تمثلت في تباطؤ النمو، وزيادة سرعة التضخم، وتتضح هذه الآثار في قنوات أساسية هي:

١ – إرتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة؛ مما يؤدي إلي زيادة الموجات التضخمية؛ وبالتالي تأكل قيمة دخول الأفراد، وإضعاف الطلب الكلي.

٢ – تعتبر روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المنتجة للسلع الأولية، فقد أدي إنقطاع سلاسل الإمداد إلي إرتفاع الأسعار العالمية بشكل حاد، وبخاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي، كما قفزت

تكاليف الأمن الغذائي قفزة كبيرة بسبب السعر التاريخي الذي بلغه القمح، حيث تسهم روسيا وأكروانيا بنسبة (٣٠%) من صادرات القمح العالمية.

٣- يمكن علي المدي الطويل أن تودي الحرب إلى تبديل النظام الاقتصاد العالمي في حالة التحول في تجارة الطاقة وإعادة تهيئة سلاسل الإمداد وإنقسام شبكة المدفوعات وإعادة تفكير الدول في حيازة العملات الإحتياطية.

٤- الاقتصادات المجاورة تكون في صراع مع الإنقطاع في التجارة، وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج، وأيضاً هناك طفرة كبيرة في تدفقات اللاجئين.

٥- إنخفاض الاستثمار المباشر وغير المباشر، حيث تتراجع ثقة مجتمع الأعمال، وزيادة ظروف عدم التاكد لدي المستثمريين، بالتالي يؤدي ذلك إلي أضعاف أسعار الأصول، وتأذم الأوضاع المالية، والتشجيع علي خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

وبعرض هذه الآثار بالنسبة للقارة الأوروبية نجد أن أوكرانيا تكبدت خسائر فادحة، كما أنها بسبب العقوبات المفروضة علي روسيا دفعت أنشطة الوساطة المالية، والتجارة والتي تؤدي إلى حدوث حالة من الركود التضخمي، وإنخفاض سعر الصرف الروبل الروسي؛ مما يفضي إلى مزيد من تراجع مستوي المعيشة للأفراد، وتعتبر واردات أوروبا من الطاقة هي المحور الأساسي لإنتقال تداعيات الحرب لها حيث تمثل روسيا المصدر الأساسي للغاز الطبيعي في القارة. كما ستشهد أوروبا الشرقية إرتفاع في تكاليف التمويل، وإرتفاع في معدل التضخم والذي يمثل ضغط بالنسبة للحكومات الأوروبية علي المالية العامة في صالح ميزانية الدفاع والطاقة، وأيضاً أنتجت الحرب تدفق كبير في عدد اللاجئين، والذي يهدد السلام المجتمعي في عدد من الدول خاصة مع استمرار موجات اللجوء من سوريا، فلقد تم استيعاب حوالي (٣) ملايين نسمة من اللاجئين الأوكرانيين حسب بيانات الامم المتحدة، فلقد استوعبت بولندا لوحدها حوالي (١.٥) مليون لاجئ، وهذا يشكل ضغط علي الموازنة العامة لها وزيادة استهلاك الطلب وإنخفاض الإنتاج. كما أن هناك أثر علي شركات الطاقة في الإتحاد الأوروبي، حيث تمارس روسيا نفوذها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي والنفط من خلال المحفزات التي يمكن أن توفرها لهذه الشركات مثل: الفرص المفتوحة لاستثمارات في روسيا، بحيث تضغط هذه الشركات علي حكوماتها لتتخذ مواقف سياسية أكثر تفضيلاً لمصالحها الروسية من أمثلة هذه الشركات (برتش بتروليوم البريطانية) (وتتوتال الفرنسية) ، (وايني الايطالية)، فطلما كانت روسيا شريكا جذاباً لهذه الشركات بسبب الإحتياطات الروسية الهائلة للنفط والغاز الطبيعي فهي تشكل أهمية كبيرة لاقتصاديات دولها، وأيضاً تتمتع بالنفوذ السياسي الذي يؤهلها لضمان مصالح الجانب الروسي. ستواجه دول مثل

جمهوريات البلطيق صعوبات كبيرة في حال تحويل الإمداد البديل عن الطاقة الروسية، حيث تعتبر شبكة الطاقة الكهربائية لها جزء من الشبكة الروسية، مما يكلفها التكاليف الباهظة عند حظر الإمداد. (Andrew , Byrn and chiristian oliver, 2015)

مما لاشك فيه أن الحرب كلفت الاقتصاد العالمي بنحو (١.٣) تريليون دولار عام٢٠٢٢ وكانت أوروبا هي المتضررة الأولى، حيث عانت من الإضطراب في الملاحة البحرية والجوية في المناطق الحيوية في النشاط الاقتصادي؛ وفقاً لتقرير البنك الدولي، ولقد تقلص الناتج المحلي لأوكرانيا بنسبة (٣٥%) عام٢٠٢٢، وقدرت الأضرار الاقتصادية بحوالي (١٣٨) مليار دولار، بالإضافة إلى (٣٤.١) مليار دولار في خسائر القطاع الزراعي، ونشرت وزارة المالية الروسية حدوث تراجع في فائض الميزانية الروسية من (١.٣٧) تريليون روبل في يونيو٢٠٢٢ إلى ١٣٧ مليار روبل في أغسطس٢٠٢٢، بالإضافة إلى تجميد حوالي٣٠٠ مليار دولار من إحتياطي النقد الأجنبي غير الخسائر المتولدة من زيادة الإنفاق العسكري للتسليح .

كما أن الإتجاه نحو سياسات التشديد النقدي التي تتبعها البنوك الفيدرالية والمركزية تعتبر من تداعيات هذه الحرب، أيضاً تفجرت أزمات الدين العام، وبالأخص الدين الخارجي؛ نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة والدولار؛ مما دفع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى محاولة إنقاذ الدول الغارقة بالديون ومحاصرة مستويات غير مسبوقة من التضخم منذ ٤٠ عاماً. وأقدم الغرب المؤيد لأوكرانيا على تسليح نظام المدفوعات (سويفت) في مواجهة التدخل العسكري الروسي، ولم يتمكن نظام المدفوعات الروسي البديل (spfs) من حل الأزمة لأن معظم التعاملات التجارة الدولية تمر عبر نظام (سويفت)، وسيكون تسليح نظم القطاعات بالأجل الطويل له أضرار كبيرة، حيث أن الكثير من الدول والتكتلات الاقتصادية مثل: (بريكس) تسعي إلى التحرر من تلك الأنظمة المالية في المستقبل خوفاً من عقوبات تجميد الأرصدة مثل: ما حدث مع روسيا وإيران.

وفشلت روسيا في استخدام سلاح منتجات الطاقة فلم يتسبب انقطاع امتداد الغاز الطبيعي الروسي والذي يمثل (٤٠%) من إمدادات أوروبا أو حتي إرتفاع سعره لم يؤثر عليها بعكس ما كان مخطط له من قبل روسيا، حيث نجحت ألمانيا وهي أقوي اقتصاد في الإتحاد الأوروبي في تنويع مصادر الطاقة بعيداً عن الغاز الطبيعي الروسي خاصة بعد ضرب خط (نورداستريم تو) في البحر الأسود؛ إلا أن الإفلات الأوروبي من سيطرة الغاز الروسي أتي بتكلفة باهظة، حيث تم ذلك علي حساب أهداف التنمية المستدامة من خلال تأجيل خطط وقف العمل بكل من محطات توليد الطاقة الكهربائية العاملة بالفحم والأخرى العاملة بالطاقة النووية كأحد

أنواع المحطات الملوثة للبيئة، وقد كانت من المتفق عليه إيقاف العمل بهما بشكل كامل في عام ٢٠٣٠. ومع إصرار أوروبا الغربية علي القوة، والثبات في مواجهة سلاح الطاقة الروسي، ووضع سقوف سعرية لها كان هناك سلاح روسي آخر وهو الحبوب والمواد الغذائية التي تمثل كلا من روسيا وأكروانيا المصدر الآمن والرخيص في إمدادهما طوال فترة كبيرة من الزمن، لقد تم أيضاً إيجاد حل الأوروبي من خلال الوساطة التركية، والتي أدت إلى تمرير وتأمين إتفاق الحبوب عبر ميناء البسفور بشروط الرقابة الدولية؛ مما عمل علي تحسين الوضع الخاص بالقمح، والذي يتراكم بكميات كبيرة في ميناء (أوديسا) الأوكراني تقدر بما يزيد عن٢٠ مليون طن والذي تسبب في عدم استمرارية الفلاحين في زراعة القمح الموسم التالي. (مدحت نافع، ٢٠٢٣)

ثانياً: نصف الكرة الغربي:

تتمثل التداعيات الاقتصادية للحرب في أمريكا اللاتينية، والكاريبي من خلال إرتفاع أسعار السلع الأولية التي تؤدي إلى سرعة معدل التضخم حيث تسجل معدل سنوي يبلغ في المتوسط (٨ %) علي المستوي (٥) من أكبر اقتصاداتها، وهي البرازيل، المكسيك، تشيلي، كولمبيا، بيرو؛ مما يتعين علي بنوكها المركزية استمرار الدفاع عن مصداقيتها في مكافحة التضخم، أما بالنسبة لأثر إرتفاع أسعار السلع الأولية علي معدل النمو الاقتصادي فترتبط الأضرار بإرتفاع أسعار النفط لبلدان أمريكا الوسطي، والكاريبي المستوردة له، بينما تستطيع الدول المصدرة بالنفط، والنحاس، وخام الحديد، والذرة، والقمح أن تفرض أسعار أعلي علي منتجاتها؛ مما يخفف من الأثر الواقع علي النمو، كما أن إتباع إجراءات تشديد السياسة النقدية في هذه الدول يمكنه أن يضعف أيضاً من معدل النمو الاقتصادي.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها ترتبط بعلاقات محدودة بكل من أوكرانيا، وروسيا؛ مما يقلل من الآثار المباشرة للحرب عليها؛ إلا أن التضخم بلغ أعلي معدل له علي مدار ٤عقود؛ حيث تعمل الحرب علي تواصل إرتفاع الأسعار؛ لذلك يبدأ إحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة لإحتواء أزمة التضخم. (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٢)

ثالثاً: آسيا والمحيطات الهادي:

تظهر آثار الحرب الروسية بشكل كبير في اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) المستوردة للنفط، والهند، وبعض الاقتصادات الواعدة في جزر المحيط الهادي، وتزداد هذه الآثار بسبب تراجع السياحة في الدول المعتمدة علي الرحلات الروسية.

وبالنسبة للصين تكون الآثار المباشرة أقل ذلك للتحفيز المالي الذي يدعم هدف النمو، حيث أن الصادرات الصينية إلى روسيا قليلة نسبياً، وهناك تداعيات أخرى مماثلة في اليابان وفي كوريا وقد يؤدي تقديم دعم جديد علي النفط الي تحقيق تلك الآثار، وبالنسبة للهند فإن إرتفاع أسعار الطاقة تؤدي إلى إرتفاع التضخم فيها إلى الحد الأعلى من حد إستهداف البنك المركزي، ومن المتوقع تراجع ضغوط أسعار الغذاء في آسيا، وذلك بسبب الإنتاج المحلي، والاعتماد علي الأرز أكثر من القمح. (مصطفي عبد السلام،٢٠٢٣)

تداعيات الحرب علي الاقتصاد العربي:

لقد تأثرت الدول العربية بالحرب الروسية – الأوكرانية بمجموعة مركبة من الآثار المركبة مثل: البطالة، والفقر، وإنعدام الأمن الغذائي، والهجرة وتدفق اللاجئين، ولقد بدأت البلاد العربية في مشاهدة هذه الآثار الاقتصادية مع إرتفاع الاسعار المواد الغذائية، وإنخفاض الإمدادات القمح والذرة، فروسيا وأكروانيا هما المصدران الأساسيان للمنتجات الزراعية بالنسبة لكثير من الدول العربية، وتبعاً لمنظمة (هيو مين رايتس)، فلقد إرتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية بأكثر من (٣٠%) عن عام (٢٠٢١)، حيث زادت الأسعار لتصل إلى أعلي مستوي لها منذعام (١٩٧٤) بعد التأثير المباشر للحرب هو إنقطاع إمدادات القمح لعدد من الدول العربية مثل: السودان ولبنان، واليمن، وتونس، حيث يمثل الخبز المصدر الرئيسي للسعرات الحرارية لغالبية السكان في العال العربي، فلقد قفز سعر الدقيق بنسبة (٥٠%)، كما أن بعض الدول العربية إضطرت لوقف الدعم عن سعر الخبز أو رفع سعره؛ مما يضر بشكل مباشر الفئات ذات الدخل المحدود، كما أن هناك تأثير مزدوج لإرتفاع أسعار النفط بالنسبة للعالم العربي فهناك ضرر بالنسبة للدول الفقيرة الزراعية المعتمدة علي النفط في التبريد والتدفئة، وفي نفس الوقت تستفيد الدول المصدرة له مثل دول الخليج والجزائر. وتعتبر اليمن وسوريا من أول ضحايا إرتفاع سعر النفط، حيث تضاعف سعر السلة الغذائية بنسبة (٢٠٠%) بعد الحرب، ومعدلات التضخم في إرتفاع مستمر ووصلت في بعض الدول العربية إلى (١٠%)، وهي نسبة مرتفعة وتؤدي إلى مضاعفة الأسعار التي تحد من القدرة الشرائية للأفراد، وعدم قدرتهم علي الحصول علي السلع الأساسية .

كما أن إرتفاع مستويات البطالة بين الشباب من أهم نتائج التضخم، والتي تؤدي بدورها إلى إرتفاع مستوي الفقر، ولذلك فإن معظم الافراد في العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر بسبب أن الحكومات في هذه البلاد تكون غير قادرة علي منع تأثير الحرب والأزمات، وتعويض الفئات الأكثر تضرراً، فلقد عاني الأفراد بالفعل من سوء التغذية في أزمة كورونا، ونجد أن هذه النسب إرتفعت مرة أخري وسترتفع إلى (٢٠%-٣٠%) في ظل هذه الحرب ففي سوريا ولبنان

يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر، وبالفعل تأثرت مبادلات التجارة بين الدول العربية، وكل من روسيا وأكروانيا من فرض العقوبات الاقتصادية علي روسيا وأوكرانيا كان له تأثير على التجارة العالمية، ومنها المبادلات التجارية بين الدول العربية وكل من طرفي النزاع وتوضيح هذا التأثر نقف أولاً علي حجم التجارة بين بعض الدول العربية وكل من روسيا وأكروانيا كالآتي:

- **العراق: يستورد القمح، والشعير، والذرة، ويصدر: البترول الخام ومشتقاته والتمر.**
- **السعودية: تستورد الحديد والصلب والزيوت النباتية والذرة، ويصدر: البترول ومشتقاته.**
- **الإمارات: تستورد الحديد والصلب والزيوت النباتية والذرة وتصدر لها: البترول الخام ومشتقاته والمشغولات الذهبية.**
- **المغرب: يستورد الحبوب والآلات والمعدات، ويصدر الأسماك، والمنتجات الزراعية والملابس والسجاد.**

<u>هذا بالنسبة للمبادلات التجارية مع أوكرانيا، أما بالنسبة للتبادل التجاري مع روسيا كالآتي:</u>

- **العراق: يستورد القمح والسيارات والآلات الأخرى ويصدر النفط والتمر**
- **السعودية: تستورد المعدات العسكرية، وكيماويات، ومنتجات زراعية، وتصدر النفط والبتروكيماويات.**
- **الإمارات: تستورد الآليات الثقيلة، والسيارات، والآليات، والمعدات الأخرى، وتصدر النفط والمنتجات البترولية الأخرى.**
- **الجزائر: تستورد العربات، والمنتجات الغذائية، والآلات، بينما تصدر النفط، والغاز الطبيعي.**
- **المغرب: يستورد المغرب العربات، والفوسفات، والمعادن، بينما يصدر الفواكه والخضروات وغيرها من المنتجات الغذائية.**

ومما سبق نجد أن الغذاء والطاقة هما أكثر القطاعات تأثراً بأزمة الحرب، فحسب مؤشر منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الغذاء نجد أن أسعار الغذاء، والطاقة في بعض الدول تواصل الإرتفاع، خاصة في لبنان، وسوريا، وتونس، ومصر، والمغرب، ومعدل التضخم في تزايد مستمر، حيث فشلت هذه الدول في التصدى له لأنها تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية؛ وبالتالي فهي أكثر عرضة للصدمات التجارية فمثلاً تمثل واردات السودان واليمن نسبة كبيرة من القمح والحبوب. فاليمن تستورد أكثر من ٥٠ % من القمح، ولقد بلغ مستوي الجوع حداً غير

مسبوق منذ بدء الصراع عام (٢٠١٥)، وكذلك في سوريا والعراق تأزمت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية بسبب إنقطاع إمداد القمح؛ مما أدى إلي إرتفاع أسعار المواد الغذائية بسوريا، وتسبب في إحتجاجات بالشوارع في العراق .

ففي بداية عام (٢٠٢٢) فقد حوالي (٦٠%) من سكان سوريا أمنهم الغذائي، حيث تستورد سوريا حوالي ثلثي احتياجاتها الغذائية والنفطية ،ومعظمها من روسيا، أما بالنسبة لتونس، فيعتبر قطاعي الطاقة، والغذاء هما الأكثر تضرراً، حيث تستورد تونس حوالي (٨٢%) من إمدادتهما من الحبوب من أوكرانيا، ونسبة قليلة تستوردها من روسيا ولقد قام المزارعون بزراعة عدد أقل من الأفدنة من الحبوب في بداية عام (٢٠٢٢) بسبب عدم التأكد من بيعه؛ مما زاد من الأزمة بشكل كبير، خصوصاً وأن تونس تستورد جزء من نفطها من دول آسيا الصغري والتي تمر شحناتهما خلال البحر الأسود فتوجد صعوبة في مرور الناقلات، بالاضافة إلى إرتفاع الأسعار العالمية للنفط بالأساس، أيضاً عملت الحكومة علي زيادة أسعار الوقود المحلية بشكل كبير؛ مما يزيد الضغط علي الأسر التي تعاني من التضخم مع عدم زيادة الدخول نتيجة الإنخفاض الكبير في الدخل القومي عام (٢٠٢٠).

(صغير صالحي،٢٠٢٢) (مركز موشيه ديان بدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا)

وهكذا نجد أن دول الشمال الأفريقي تأثر بشكل أساسي بالحرب، خاصة وأنها دول كثيفة السكان، وتعتمد علي الواردات الروسية والأوكرانية الغذائية قبل الحبوب والزيوت، وحتي بعد أن إستعادت أوكرانيا قدرتها علي التصدير من خلال اتفاقية البحر الأسود، إلا أن أسعار الغذاء والوقود في إرتفاع مستمر. وأيضاً بالنسبة للعقوبات المفروضة علي روسيا فبما يتعلق بالنفط والغاز خلق حالة من الشك وعدم اليقين في القرارات الاستثمارية؛ مما يودي لزيادة العجز في الميزان التجاري لهذه الدول؛ مما يعني مزيد من الصدمات الاقتصادية .

ونلاحظ أيضاً أن التأثير المجتمعي في المغرب مثلاً إرتفعت أسعار اللحوم نظراً لإرتفاع أسعار الأعلاف، وبعض المواد الزراعية التي تستعمل كغذاء للحيوانات، ونتيجة لإرتفاع أسعار الطاقة تأثر قطاع النقل بهذا الإرتفاع، وإرتفعت معه أسعار جميع قطاعات تقريباً، كما أن حدوث موسم جفاف في المغرب صعّب من الأزمة، حيث قلت معه المنتجات الزراعية التي كان يعتمد عليهما الأفراد كغذاء، أما بالنسبة لتونس فقد ظهر التأثير المجتمعي من خلال نقص الحبوب، وإرتفاع أسعار الغذاء والذي عانت منه الأسر التونسية منذ جائحة كورونا، وتفاقم الأمر مع الحرب، كما أثرت الحرب على الإهتمام الدولي بالأزمة التونسية سياسياً، واقتصادياً، حيث قل الدعم من المجتمع الدولي بإحتواء هذه الأزمة التونسية. أيضاص وجد صعوبة في توفير ميزانية

لإنجاز المشاريع، وتوريد الحاجات الأساسية مثل: الأدوية وخاصة المتعلقة بالأمراض المزمنة، فهناك الكثير من الأدوية مفقودة في تونس . (عمرو عدلي،٢٠٢٢)

وهكذا بالرغم من الإضطرابات التي حدثت في العالم العربي من أثر الصراع الأوكراني الروسي والتي تمثلت في نقص الإمدادات الغذائية، والتضخم، وإرتفاع الأسعار بشكل مستمر، إلا أنه علي الجانب الآخر نجد أن هناك بعض الدول العربية المستفيدة من هذا الصراع، فلقد شهدت الحرب إرتفاع في أسعار البترول لا على مستوي لها؛ لذلك فان دول الخليج الغنية بالطاقة حققت نمو اقتصادي كبير بعد (٨ سنوات) من الركود الاقتصادي الناجم عن إنخفاض أسعار النفط من ناحية وجائحة كورونا من ناحية أخرى فيتوقع صندوق النقد الدولي أن الدول المصدرة للبترول ستحقق (١.٣ تريليون دولار) إضافية من عائدات النفط في السنوات الأربع المقبلة، وسيكون لديها فائض في الميزانية للمرة الأولى منذ (٢٠١٤) ويتسارع النمو الاقتصادي بشكل كبير، فسينمو الاقتصاد السعودي بنسبة ٩.٩% ، كما أنه في حالة سعي الدول الأوروبية للبحث عن بديل للغاز الروسي، نجد قطر تقدم نصف إجمالى طاقتهما من الغاز إلى أوروبا في غضون أربع سنوات. (فاينا شيال تايمز،٢٠٢٢)

وبالنسبة للدول الأفريقية نجد أن بعض الدول التي تمتلك موارد طبيعية ترتفع أسعارها كثيراً بسبب هذه الحرب، وخاصة تلك الدول التي تمتلك احتياطي من الغاز الطبيعي، والبترول والمعادن، فمثلاً نجد أن الغاز الطبيعي قفز سعره بنسبة (٦٢%) منذ إندلاع الحرب؛ ومن ثم بدأت الدول الأوروبية تبحث عن بديل للغاز الروسي من خلال إبرام صفقات جديدة مع الدول الأفريقية تكون أفضل بالنسبة لها من الشريك الروسي .

وتعتبر تنزانيا أكبر دولة منتجة للغاز في أفريقيا، لذلك قامت بالتفاوض مع شركات الطاقة لجذب حوالي (٣٠ مليار دولار) من الاستثمارات الأجنبية لإحياء بناء مشروعات الغاز المسال بحرياً في عام (٢٠٢٣)، أيضاً في السنغال تم اكتشاف (٤٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي عامي (٢٠١٤، ٢٠١٧)، كما نجد أن نيجيريا هي بالفعل مورد للغاز الطبيعي المسال بالنسبة لأوروبا. وقامت كل النيجر والجزائر في ضخ خط أنابيب عبر الصحراء؛ وذلك لزيادة صادرات الغاز الطبيعي لأوروبا.

(The European Council on foreign relations, 2022) ECFR

أما بالنسبة للبترول: ولأن روسيا من أكبر ثلاث منتجين للنفط في العالم فإن هذه الحرب تسببت في رفع الأسعار حتي تجاوزت (١٠٠دولار) للبرميل، وستستمر الزيادة في سعر(١٣٠ دولار للبرميل) في (يونيو، ٢٠٢٢)، كما أن الإرتفاع في سعر النفط تزامن مع العجز في الإنتاج

بعد التعافي من جائحة كورونا وزيادة الطلب علي الطاقة لتنشيط عمليات الإنتاج في النشاط الاقتصادي، وهكذا نجد أن إرتفاع أسعار البترول أدى إلى زيادة العوائد النفطية للدول الأفريقية ففي عام (٢٠٢١) بلغ إنتاج نيجيريا في المتوسط من البترول الخام (١.٢٧) مليون برميل وتزايدت عوائد البترول في كل من غانا والجابون والكونغو وتشاد وغينيا الإستوائية .
(Danielle, Resnick , 2022)

بالنسبة للمعادن: قفزت أسعارها قفزة ضخمة بسبب تداعيات الحرب فلقد إرتفع سعر البلاديوم بنحو (٦%) بعد فرض الغرب عقوبات علي موسكو كما شهد الذهب إرتفاع بحوالي (٣%)، وأيضاً إرتفع سعر الألمونيوم بنسبة (٥%) وهو مستوى قياسي تجاوز الذروة التي سجلها عام (٢٠٠٨) خلال الأزمة العالمية، وتصب هذه الزيادة في أسعار المعادن في صالح الدول الأفريقية المنتجة لها مثل: جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وغانا، حيث تعد جنوب أفريقيا ثاني أكبر دولة منتجة للبلاديوم في العالم بعد روسيا فهو معدن مهم في صناعة السيارات، والإلكترونيات، وأيضاً تعد جنوب أفريقيا مصدر رئيسي للذهب، وكل ذلك يعتبر مكاسب لصالح اقتصادات هذه الدول. **(EMMANUELABARABENSON,2022)**

ويأتي الضرر علي الدول الأفريقية من جراء الأزمة من خلال إنخفاض الإمداد الغذائي، حيث تعتبر كل من روسيا وأوكرانيا اللاعبان الأساسيان في سوق السلع من الحبوب، والزيوت في أفريقيا، حيث أدت التوترات الجارية إلي حدوث فوضي في تدفقات الإمدادات الغذائية وعلى رأسها القمح فلقد تم حظر جميع السفن التجارية في البحر الداخلي (لآزوف) الذي يربط البحر الأسود. ولقد أثر إغلاق الموانئ الأوكرانية علي الأمن الغذائي في ظل إرتفاع الإستهلاك من الحبوب في القارة؛ نتيجة لزيادة السكان الأفريقي، وخاصةً مع إرتفاع سعر القمح عالمياً، فقد وصل سعر القمح بعد الحرب مباشرة لأعلى مستوي له في تسع سنوات. ولا يوجد ما يشير إلي تباطؤ الطلب الأفريقي علي القمح؛ لذلك تتوقع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) زيادة الإستهلاك الفردي من القمح في أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك حتى عام (٢٠٢٤)، كما تتوقع الفاو أيضاً نمو صافي الميزان التجاري للحبوب الأساسية من المستويات الحالية التي تبلغ (٢٠مليون) طن إلى (٣٣ مليون) طن بحلول عام (٢٠٥٠)؛ وبالتالي يتسبب إستمرار دول أفريقيا جنوب الصحراء في الإعتماد علي واردات القمح في تعرض المنطقه لصدمات الأسعار العالمية والطقس. ومن أمثلة الدول التي تضررت من إرتفاع أسعار القمح. نجد نيجيريا وهي ثالث مستورد للقمح بعد مصر والمغرب ويبلغ عدد سكانها (١٧٤ مليون نسمة)، وتنتج كميات قليلة لا تكفي عدد سكانها الكبير؛ نظراً لعدم توفر المناخ والجغرافيا المناسبين لزراعة كمية كبيرة

من القمح؛ لذلك بلغت واردتها من القمح حوالي (٤.٨ مليون طن) في العام (٢٠٢٠/٢٠٢١)، كذلك في جنوب أفريقيا زادت واردتها من القمح ثلاث مرات عن عام (٢٠٠٠)، وسوف تتضرر أيضاً من خلال صادراتها إلي روسيا، حيث تستحوذ صادرات روسيا على (٧%) من صادرات جنوب أفريقيا من الحمضيات من حيث القيمة .

أما في أثيوبيا فنظراً لزيادة التوسع السكاني؛ فلقد إرتفع نصيب الفرد من إستهلاك القمح بأكثر من الثلث عن العام (٢٠٠٠) وأيضاً نلاحظ أن تداعيات الحرب لا تشمل الحبوب والقمح فقط، فلقد شملت سلع زراعية أخرى، فنجد كينيا لديها مخاوف من التأثير علي صناعة الشاي الحيوية لديها، فتعتبر روسيا من أكبر خمس بلاد مستهلكة للشاي الأمر الذي يساعد كينيا في الحصول علي عملة أجنبية. (CJOSEPH GLAU BERAND DAVIO LABORDE, 2022)

وهكذا تتعدد التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية لتطول عدد كبير من الدول الأفريقية، وتشتمل علي تراجع العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بالقارة مثل: تراجع الاستثمار الاجنبي، وتذبذب الاسواق المالية، وإرتفاع معدلات التضخم للسلع الغذائية وأثره علي مستوي الأمن الغذائي الأفريقي، وأيضاً علي الرغم من المكاسب الإيجابية التي تحصل عليها القارة بفصل إرتفاع أسعار الطاقة والمعادن؛ إلا أن هذه الأرباح ستنتقل إلي الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات والتي تقوم بإحتكار عملية استخراج وتكرير النفط والغاز والمعادن. (CJOSEPH GLAU BERAND DAVIO LABORDE, 2022)

تداعيات الحرب الأوكرانية علي مصر:

مما لاشك فيه أن الصراع الروسي الأوكراني والذي تطور إلي الحرب الأخيرة بينهما، ولهم دور في تغيير موازيين القوى العالمية، حيث انتقلت آثارها وأعبائها إلي الاقتصاد العالمي ككل، وذلك مع زيادة موجات التضخم العالمية، والإرتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية والطاقة، وقد تستمر تلك الآثار لفترة زمنية كبيرة. ولم تكن مصر بمعزل عن تلك الآثار الاقتصادية بل تشهد تطورات جديدة بإستمرار علي الجانب الاقتصادي، وتواجه سيناريوهات مختلفة في الوضع الاقتصادي بها من جراء هذه الحرب. وسيتم تناول هذه الآثار من خلال بعدين:

- البعد الأول: حجم التأثير لهذه الحرب علي الاقتصاد المصري .
- البعد الثاني: كيفية مواجهته هذه الآثار الاقتصادية .

- **البعد الأول: ما هو حجم الآثار الاقتصادية للحرب الروسية علي الاقتصاد المصري:**

تختلف آثار الحرب الروسية الأوكرانية علي مصر؛ وذلك لأنها ترتبط مع روسيا وأوكرانيا بعلاقات اقتصادية كبيرة تتمثل في كون مصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، كما أنها أكبر مستورد للنفط، وأيضاً يعتمد القطاع السياحي في مصر علي السياحة الروسية والأوكرانية. ولقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في العام الحالي (٢٠٢٢/٢٠٢٣)، وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة المتوقعة، وتراجع معدل الاستثمار في الناتج المحلي، ولقد بلغ إجمالي التكلفة المباشرة والغير المباشرة للحرب بالنسبة لمصر حوالي (٤٦٥) مليار جنيه، وقام البنك المركزي برفع سعر الفائدة بسبب التضخم؛ مما أدى إلى إنخفاض قيمة الجنية.

(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢)

أولاً : تأثير الحرب علي الأمن الغذائي المصري:

يتحدد الأمن الغذائي وفقاً لمؤتمر الأغذية العالمي (٢٠٢١) بمدي توافر الإمكانات المادية والاجتماعية، والاقتصادية في جميع الأوقات لجميع الأفراد للحصول علي غذاء كاف ومأمون ومغذي لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة، وتتوفر لدى بعض الدول القدرة علي الوفاء بالاحتياجات الغذائية لسكانها وتحقيق الإكتفاء الذاتي لها، ولكن هناك بعض الدول لا تتمكن من تغطية الفجوة الغذائية لديها؛ وذلك لزيادة الإستهلاك الكلي الناجم عن زيادة عدد السكان بالمقارنة بالإنتاج المحلي، وتعتبر مصر من هذه الدول حيث أنه يعجز للإنتاج المحلي لديها عن تلبية احتياجات الاستهلاك الكلي؛ نتيجة للتزايد المطرد في السكان، والذي يشكل ضغطاً علي الموارد المتاحة ومنها المياه والتي تعتبر عنصر أساس في الزراعة لذلك زادت الفجوة الغذائية في مصر منذ عام (٢٠٢٠) بنسبة (٥١%) واستمرت خلال عامي (٢٠٢١/٢٠٢٢)، كما انخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح من (٤١.٤%) عام (٢٠٢٠) إلي (٢٠.٥%) عام (٢٠٢٢)، أما بالنسبة لحجم الواردات لسد العجز في الفجوة الغذائية فقد ارتفع بنسبة (٥٩%) منذ عام (٢٠٢٠) وحتي عام (٢٠٢٢). ونلاحظ أن مصر تستورد حاجتها من القمح (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء،٢٠٢٢) من كل من الولايات المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وأوكرانيا، وبالتركيز علي روسيا، وأوكرانيا نجد أن إجمالي الواردات القمحية من روسيا في عام (٢٠٢٠) بلغت (٥٤٦٥.٥١ ألف طن) أي بنسبة (٤٢%) من إجمالي الواردات القمحية، أما الوردات القمحية من أوكرانيا فقد بلغت في عام(٢٠٢٠)

(٢٣١٧.٥٣ ألف طن) أي بنسبة (١٨%) من إجمالي الواردات القمحية. (صغير صالحي، ٢٠٢٢).

أما حجم الواردات القمحية من الدولتين معاً قد بلغ نحو (٨٢%) من إجمالي الواردات المصرية في عام (٢٠٢٠) ، وإنخفض إلى (٧٧%) في عام (٢٠٢١) وفي عام (٢٠٢٢) إنخفض حجم الواردات القمحية من الدولتين ليصل إلي (٣.٣ مليون طن) مقارنة بـ (٤.٣٥% مليون طن) عام (٢٠٢١)، وذلك لإنخفاض حجم المعروض العالمي من القمح، وإرتفاع سعره؛ مما زاد من العبء المالي علي الحكومة المصرية لتوفير احتياجات الأفراد من القمح خاصة، وأن القمح يدخل في إنتاج الكثير من المنتجات مثل: الخبز الذي يمثل منتج أساس في غذاء المصريين لا غني عنه. ولقد زاد حجم الإستهلاك المحلي من القمح من (٢١ مليون طن) عام (٢٠٢٠) إلي (٢٢ مليون طن) عام (٢٠٢٢) وهو ما يتجاوز حجم الإنتاج المحلي بشكل كبير. أما متوسط نصيب الفرد من القمح انخفض ليصل الي نحو (١٥٦.١ كجم/ سنة) عام (٢٠٢٠) وإنخفض أكثر بعد الحرب الروسية، وتداعيتها بسبب الإعتماد الخارجي علي الدولتين محل النزاع، فيكون من الطبيعي أن تتجه مصر وغيرها من الدول المستوردة إلى البحث عن أسواق بديلة، وخاصةً أوكرانيا بعد ما دمرتها الحرب، وخربت البنية التحتية فيها وأغلقت موانيها، وحتي بعد إنتهاء الحرب سيكون هناك وقتاً طويلاً أمام أوكرانيا لإصلاح الخراب والدمار الذي لحق بها. (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء،٢٠٢٢)

وبهذا يكون البديل الأكثر الإعتماد في الاستيراد لمصر هو روسيا بالمقارنة مع أوكرانيا، إلا أنها تظل أيضاً ملاذ غير آمن في الإعتماد عليه في استيراد جزء كبير من الواردات القمحية؛ لأنها ممكن أن تستخدم سلاح الغذاء ضد مصر بالضغط عليها عن طريق اتخاذ إجراءات محددة ضد أوكرانيا لأن هذا السلاح من أقوى الأسلحة المستخدمة لخدمة المصالح الدول السياسية؛ لذلك يتحتم علي مصر البحث عن خطط بديلة تعمل علي التوازن ما بين الموارد المالية والطبيعية المتاحة، وبين أهمية هذه السلع وضروریاتها؛ وذلك للحفاظ علي الأمن الغذائي لمواطنيها، وهو ما يؤكد الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتضمن تعزيز الأمن الغذائي لدي الدول؛ بما يعزز قدرتها علي سد احتياجات السكان من السلع الاستراتيجية وتدعيم قوتها الخارجية ضد الصدمات والازمات العالمية.

جهود مصر لاحتواء ازمة الفجوة الغذائية للقمح:

ولقد اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات لمواجهة احتياجات السوق المحلي من القمح ومن أهمها: (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢)

- تشجيع الفلاحين علي توريد اكبر كمية ممكنة من القمح عن طريق منح حوافز للتوريد الإضافي لسعر أردب القمح المحلي.
- حرصت الحكومة علي توفير مخزون آمن من القمح من خلال تخصيص ٣٦ مليار جنيه لشراء ٦ مليون طن من القمح المحلي.
- إصدار قرار بمنع التعامل أو التخزين للقمح المحلي؛ إلا في أماكن محدودة من قبل وزارة التموين.
- توجهت الحكومة نحو استكمال مراحل مشروع الصوامع الاستراتيجي، والعمل علي زيادة الحجم التخزيني والاستيعابي لها.
- تنويع مصادر السلع الغذائية الأساسية، والسعي نحو زيادة مخزونها لفترة مستقبلية لا تقل عن ستة أشهر لتوفير مخزون آمن من السلع الاستراتيجية.
- تعزيز جهود ضبط الأسواق، وتشديد الرقابة علي منافذ البيع، وتسعير رغيف الخبز غير المدعم للحد من إرتفاع ثمنه. وتعتبر هذه الجهود إجراءات مؤقتة لزيادة الإكتفاء الذاتي من القمح؛ إلا أنه يوجد سيناريوهان أساسيان يتمثل الأول في تنويع الأسواق الإستيرادية حتى لا يتم الاعتماد علي دول معينة حتى لا نكون عرضة للإضطرابات الخارجية؛ أما السيناريو الثاني فهو العمل علي التوسع المستمر في إنتاج القمح وخفض حجم الإهدار في الإنتاج أو الاستهلاك . (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢)

ثانياً: حجم التأثير علي أسعار الطاقة في مصر:

من الواضح أن تأثير هذه الأزمة لم يقتصر علي الأمن الغذائي، وإنخفاض كفاءة القطاع الزراعي، وإرتفاع أسعار المواد الغذائية؛ إلا أنها أثرت أيضاً فى إرتفاع أسعار الطاقة، وإمتناع العديد من الدول على الإستيراد للنفط منها؛ مما أدى لزيادة المصروفات وتكاليف الإنتاج وزيادة عبء الموازنة، وإرتفاع معدل أسعار السلع العامة، فلقد تسبب إرتفاع سعر البترول والطاقة إلى توقف القطاع الصناعى؛ وبالتالى إنخفاض المعروض الكلي؛ لكن بعد توقيع العقوبات على روسيا بخفض الإمدادات من الوقود والغاز الطبيعى، فقد شهد قطاع الطاقة والغاز الطبيعى في مصر إنتعاش إنعكس علي حجم الصادرات عام ٢٠٢٢، حيث إرتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٣٣%، لقد كشفت الشركة المصرية للغاز الطبيعى تجاوز ٧٢ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٢٢، ولقد نجح إنتاج مصر من الغاز فى تأمين احتياجات قطاع الكهرباء؛ بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فضلاً عن إرتفاع حصيلة التقدير، ولقد أكد وزير البترول والثروة المعدنية

طارق الملا عند اعتماد نتائج أعمال شركة (جاسكو) عن عام ٢٠٢٢ أن مصر تتوسع فى قطاع الغاز الطبيعى بغرض تقديم حل جاهز لتلبية احتياجات أوروبا من الغاز.

(الشرق الاوسط،٢٠٢٢)

ولقد ساعد زيادة الطلب الأوروبى فى تصدير كميات فورية بأسعار مجزية وتقوم مصر بإستيراد الغاز الطبيعي من جيرانها بأسعار أقل ثم تعمل على تسييله، وإعادة تصديره إلى أوروبا من خلال الأنابيب المصرية، بالإضافة إلى حصة مصر من الغاز المصدر مباشرة. وحسب بيانات الوكالة الدولية للطاقة، فلقد اقتربت فاتورة إستيراد الغاز فى الإتحاد الأوروبى من (٤٠٠ مليار يورو) وفى عام ٢٠٢٢، ولقد إنخفضت حصة روسيا من إجمالى الطلب على الغاز الطبيعى فى الإتحاد الأوروبى من (٤٠%) عام ٢٠٢١م إلى أقل من (١٠%) عام ٢٠٢٢م، ولقد جاءت مصر فى قائمة الخمس دول الأولى من بين ٢٧ دولة مصدرة للغاز إلى أوروبا.

(الشرق الأوسط، ٢٠٢٢)

وهكذا نجد أن التداعيات العالمية عملت على رفع الطلب على الغاز المصرى، فرغم الخسائر العالمية هناك مكاسب لمصر بإعتبارها سوق واعدة تمتلك القدرة على التوسع فى تصدير الغاز المسال. وتعتبر مصر الدولة الوحيدة فى شرق البحر المتوسط التى تتوفر لديها إمكانيات تسييل للغاز من خلال بنية تحتية أساسية للتصدير.

بالنسبة للجهود المبذولة لواجهة التداعيات للأزمة على أسعار الطاقة فهى تتمثل فى التوسع فى مصانع الإسالة للغاز الطبيعي؛ ومن ثم تكون مصر قادرة على مضاعفة صادراتها من الغاز ثلاث مرات لصالح الجيران مع الحصول على عمولات التسييل. (وزارة البترول المصرية،٢٠٢٢)

ثالثاً: حجم تأثير الأزمة الأوكرانية على قطاع السياحة فى مصر:

أثرت الحرب الروسية على الاقتصاد المصري مثل ما أثرت على الاقتصاد العالمى، ولقد تأثر قطاع السياحة كثيراً بهذه الأزمة، حيث أنه من القطاعات شديدة الحساسية بالأوضاع الخارجية. فمن المعروف أن السياحة الأوروبية تستحوذ على النصيب الأكبر من السياحة فى مصر وبوجه خاص روسيا، وأوكرانيا وألمانيا وإيطاليا، ولقد بلغ عدد السائحين من دولتى الصراع حوالى (٣١%) من إجمالى السياحة الوافدة لمصر، وتأثرت هذة النسبة من جراء الحرب، كما تسببت أيضاً فى عودة المصريين المقيمين بأوكرانيا، والبالغ عددهم (٦٠٠٠) مصرى من بينهم طلاب الجامعات بعد جهود كبيرة بذلت من مصر. فبعد التعافى الدولى من فيروس كوفيد ١٩ شهد قطاع السياحة العالمى زيادة فى عدد السائحين بنسبة ٤.٦% عام ٢٠٢١ ، ووصل عدد

السائحين إلى ٤٢١.٣ مليون سائح دولى وافد بزيادة تبلغ حوالى ١٨.٧مليون سائح دولى عن عام ٢٠٢٠ وفي عام٢٠٢٢ كانت توقعات منظمة السياحة العالمية تشير إلى إمكانية نمو السياحة الدولية بنسبة تتراوح بين (٣٠% إلى ٧٨%) مقارنة بعام (٢٠٢١)؛ إلا أن الحرب الروسية غيرت وجهة السياحة الدولية منذ إندلاعها إلى إتجاه الهبوط والإنخفاض؛ وذلك لأن قطاع السياحة يعتمد بشكل أساسي علي عنصر الأمن والأمان، فتسببت هذه الحرب في إلغاء حجوزات السياح من الدول المصدرة للسياحة وفى مقدمتها أوكرانيا وروسيا،وهو ما أنتج آثاراً سلبية على السياحة فى مصر، حيث أنها تعتبر من كبرى الوجهات السياحية المفضلة لدى الروس والأوكرانيين. ففى عام ٢٠٢١ بلغ عدد السياح الروس الوافدين لمصر حوالى (١٠١) مليون سائح، وهو ما يشكل نحو ١٤.٢% من إجمالى السياحة القادمة لمصر، وقد كان من المتوقع أن يزور مصر نحو٤٠٠ ألف سائح روسي شهرياً، مع عودة السياحة الروسية، وتحقيق نحو(٨٠٩) مليار دولار كإيرادات سياحة، ومع إندلاع الحرب إنخفض هذا العدد، كما إنخفض عدد السائحين الأوكرانيين من (١٠٣.٣ ألف) سائح فى يناير ٢٠٢٢ إلى (٥٨.٦ ألف) سائح فى فبراير من نفس العام بنسبة تراجع تجاوزت (٧٦%) مع بداية الحرب؛ مما أثر على إشغالات الفنادق بنسبة تتراوح بين ٢٥.٢٠% . (تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠٢٢)

<u>الجهود المبذولة من الحكومة المصرية لمواجهة أثار الأزمة على قطاع السياحة:</u>

- ثم إصدار قرار بتشكيل لجنة تختص بمتابعة تداعيات الحرب وبصفة مستمرة تتابع المستجدات للحرب علي قطاع السياحة.
- توفير جميع وسائل الراحة للسائحين الموجودين بمصر.
- تشكل وزارة السياحة لجان للمرور علي جميع المنشآت الفندقية بجميع أنواعها في المحافظات السياحية للتأكد من راحة وسلامة السائحين بها.
- استمرار المتابعة علي أرض الواقع بالتنسيق مع اتحاد الغرف السياحية المعنية، والتنسيق مع وزارة الخارجية لحين عودة جميع السائحين
- الخط الساخن لوزارة السياحة والآثار الذي يتحدث باللغتين الروسية والأوكرانية جاهز لتلقي استفسارات السياح لحل المشكلات التي تواجههم، كما يتحمل (صندوق هيئة تنشيط السياحة) تكاليف إقامة السائحين.
- تعزيز الوجود الإلكتروني للشركات ووكلاء السفر.
- تخفيض مدة الإقامة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وتقديم برامج سياحية مختلفة ومتنوعة .

- البحث عن أسواق بديلة بإعتباره أحد البدائل للسياح مثل: الهند، والصين، ألمانيا، إنجلترا. (تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠٢٢)

رابعاً: حجم التأثير الحرب علي الجنيه المصري:

أثرت الحرب علي الاقتصاد العالمي برمته، خاصةً فيما يتعلق بزيادة التضخم وهبوط العملة المحلية في العديد من الدول، ومنها مصر، فلقد زاد التضخم في مصر بنسبة كبيرة؛ مما أضطر البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة، ولازم ذلك إنخفاض في قيمة العملة مقابل العملات الأخري فإنخفضت قيمة الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي، وأمام اليورو الأوروبي، وإنعكس ذلك علي معدلات النمو الاقتصادي، وحجم الانتاج والتشغيل.

وبالنسبة للجهود المبذولة لمواجهة هذا الأثر للحرب، فلقد حاول البنك المركزي المحافظة علي تماسك العملة المصرية أمام الدولار مثل:

- سيطرة البنك المركزي علي السوق بشكل كبير، ومواجهة عملية الدولرة.
- وقف المضاربات التي كانت احد اهم الاسباب المباشرة في زيادة سعر صرف الدولار.

إلا أن الخلاصة تتمثل في أن التضخم العالمي الناتج عن الحرب الروسية أدى إلى تضخم كبير في مصر، وهو التضخم المستورد الناتج عن اعتماد الاقتصاد المصري على الإستيراد الخارجي لسد معظم حاجاته الأساسية؛ مما أدى إلى إرتفاع سعر الصرف، ودفع البنك المركزي إلى التدخل عن طريق:

١. تعويم الجنية المصري، وتحرير سعر الصرف فهو غير قادر على دعمه، وليس لديه احتياطي كافي لذلك .
٢. رفع سعر الفائدة لجذب السيولة المحلية؛ وبالتالي تخفيض الأسعار، ويقل التضخم، ويقل الإستيراد، ويزداد التصدير، وأيضاً تم رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية في البنوك المصرية (الأموال الساخنة).

أيضاً نتج عن التضخم العالمي بسبب الحرب، وما يتبعه من تضخم محلي هو الزيادة في أسعار الذهب عالمياً ومحلياً، لجأ معظم الناس لشراء الذهب من أجل مقاومة التضخم والأزمة الحالية لمواجهة هذه الأزمة تلقت مصر مساعدات من الدول الأخرى مثل: السعودية والإمارات فقامت بإقناع الدول الخليجية بضخ المزيد من المساعدات النقدية العاجلة فى الاقتصاد المصرى وتغذية احتياطى البنك المركزى المصرى نتج عن هذه التحركات ضخ ١٣ مليار دولار، حيث أودعت السعودية ٥ مليار دولار كمساعدة على تعزيز احتياطى البنك المركزي فى مارس

٢٠٢٢، كما أودعت قطر ٣ مليار دولار، والإمارات ٥ مليار دولار، كما أخذت قرض جديد من صندوق النقد الدولي بعد سرعة المفوضات مهم للحصول على تمويل بلغ قيمته ٣ مليار دولار لمدة ٤٦ شهر، وكذلك حصلت على ١٤ مليار دولار تمويل إضافى من دول ومؤسسات أخرى إقليمية ودولية، أيضاً طبقت مصر عدة إجراءات لتخفيف الضغط على مزارد النقل الأجنبي منها: فرض قيود على واردات ولا سيما السلع الكمالية مثل: السيارات والأجهزة الإلكترونية وركزت على فتح الإعتمادات المستندية على واردات قطاع الصناعة والإنتاج من السلع الوسيطة ومواد خام .

ولكن يتجلى الحل الوحيد لمواجهة التضخم، وإنخفاض قيمة العملة هو الإنتاج والمشروعات الاستثمارية المنتجة، والتي تهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، ثم تطوير الإنتاج، بما يواكب الموصفات العالمية لهدف التصدير. (أسامة مرعي، المركز الديمقراطي العربي،٢٠٢٢)

خامساً: حجم تداعيات الأزمة علي الاستثمار في مصر:

بالنسبة لتأثير الحرب علي المناخ الاستثماري في مصر، نجد أن المستثمرين عزفوا عن المخاطرة برؤوس أموالهم في ظل ظروف عدم اليقين، وعدم الاستقرار المصاحبة لأجواء الحرب، وتفضيل فرص الاستثمار الآمنة؛ مما أدى إلى تراجع معدلات الاستثمار، كما أن رفع البنك المركزي لسعر الفائدة، والذي إنعكس على إنخفاض قيمة الجنية المصري مقابل الدولار، وبالتالي إنخفاض معدل النمو الاقتصادي، وحجم الإنتاج والتشغيل، وبالتالي فضل المستثمر إدخار ماله بسعر فائدة مرتفع علي المخاطرة به في شكل استثمارات. وعلي الرغم من سلبيات الحرب بالنسبة للاستثمارات في مصر؛ إلا أن الحرب تفرض مخاطر جيوسياسية في روسيا وأوكرانيا، والدول المجاورة في أوروبا الشرقية، والذي يعمل علي إعادة تقييم مخاطر الاستثمار من قبل الشركات متعددة الجنسية لعاملة في دولتي الصراع لنقل أعمالهما إلى مناطق أكثر استقراراً تبعاً لإنخفاض التكاليف، وسهولة الأعمال، وتوافر الأيدي العاملة المدربة، وتأخذ عملية التحويل الاستثماري فترة من الوقت والتكلفة؛ إلا أن هناك فرصة لجذب هذه الاستثمارات للاقتصاد المصري.

(شيماء بشري، المركز العربى للبحوث والدراسات،٢٠٢٢)

سادساً : تأثيرات اخري عن الاقتصاد المصري :

لقد تأثر الاقتصاد المصري من جراء اندلاع هذه الحرب ، حيث ادت إلي تراجع معدلات تنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادي التي تم الاتفاق علي تنفيذها عام ٢٠١٦،

- ولقد قدرت التكلفة المباشرة وغير المباشرة للحرب ب (٤٦٥ مليار جنيه)

- فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي من (٦.٤ %) قبل الازمة إلي (٥.٥ %)
- كما ان التضخم سجل (٧% إلي ٧.٥ %) قبل الازمة إلي (١٠ %) بعد الازمة والذي اثر علي ضعف القدرة الشرائية للمصريين.
- وأيضاً احتياطي النقد الاجنبي تراجع بأدني مستوي له من (٤١ مليار دولار) في فبراير ٢٠٢٢ إلي (٣٣.١٤ مليار دولار) في اغسطس من نفس العام .
- انخفضت قيمة الجنيه المصري ثلاث مرات ، وزادت قيمة الدولار بمعدل (٧٥ %) ، كما ارتفع معدل الفائدة (٨٠٠ نقطة) اساسي .
- معدل البطالة زادت من (٧ %) قبل الازمة إلي (٧.٥ % إلي ٨ %) بعد الازمة .
- معدلات الاستثمار في الناتج المحلي انخفضت من (١٨%) قبل الازمة إلي (١٥.٢ %) بعد الازمة . ونظراً لارتفاع السعر الفعلي لاستيراد كلا من : القمح ، والنفط عن السعر التقديري للموازنة العامة ، مما اثر علي زيادة العجز في الموازنة العامة .

(عبداللطيف صبح ، ٢٠٢٢)

سابعاً : الاثار الايجابية والفرص المعززة من هذه الحرب :

لقد برهنت الحرب الاوكرانية علي ان الازمة قد تكون هي الطريق حيث يمكن توظيف القيود التي تفرضها الازمات والقيود لتكون فرصاً ممكن اغتنامها بصور مختلفة ، ومن ضمن الاثار الايجابية التي اتاحتها لهذه الحرب للدول العربية ومنها مصر مايلي :

- تنويع الشراكات الاستراتيجية مع القوى الدولية دون التركيز علي دول بعينها .
- تزايد الطلب علي تصدير الطاقة للدول الاوروبية لا سيما بعد ارتفاع اسعار النفط ، فلقد سعت الدول الاوروبية لعقد صفقات مع دول الخليج ، وتزايد الطلب الاوروبي علي. استيراد الغاز من الجزائر ، ايضاً تزايد الطلب علي الغاز المسال المصري مما انعكس علي تعويض الزيادة في اسعار البترول العالمية الموازية .
- اللجوء لأسواق بديلة لاستيراد الحبوب ، وتعزيز السياحة عن طريق جذب سياح من مناطق اخري غير طرفي الصراع مما يقلل من وطأة اثار الحرب .
- عودة الطلاب المصريين المغتربين من روسيا و اوكرانيا الى احضان وطنهم مصر وتعويض الرسوم المدفوعة في تعليمهم بالخارج الى اقتصاد الدولة والاستفادة منهم فى استثمار التعليم والاكتفاء الذاتي لخبرة هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم في سوق العمل داخل بلدهم .

محاور التعامل مع الازمة في مصر واطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة :

لقد قامت الحكومة بوضع محاور للتعامل مع اثار الازمة الاوكرانية وتتضمن هذه المحاور ما يلي :-

أ- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ورفع نسبة مشاركته في الاقتصاد ، ودعم توطين الصناعات الوطنية بالاعتماد علي المنتج المحلي

ب- خروج الدولة من العديد من القطاعات الاقتصادية وتخفيض او تثبيت الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاعات معينة

ج-دراسة الاستمرار او زياد الاستثمارات الحكومية لقطاعات ذات ابعاد استراتيجية او اجتماعية وعمل خطة لتخفيض العجز للموازنة العامة خلال اربع سنوات قادمة .

(سكاي نيوز عربية ، ٢٠٢٢)

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

لقد خلص البحث إلى أن تداعيات الحرب الروسية علي أوكرانيا لم تؤثر علي الأوضاع الاقتصادية في دولتي الصراع فقط، بل طالت الاقتصاد العالمي برمته، ولم تكن مصر بمنأي عن هذه التداعيات؛ نظراً للعلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين طرفي النزاع ومصر وعلي ذلك توصل البحث إلى النتائج التالية:

١. أن الحرب الروسية الأوكرانية داهمت الاقتصاد العالمي، ولم يكن قد تعافي من جائحة كورونا، حتي أصيب بالركود الاقتصادي، وما تبعه من تباطؤ في النمو الاقتصادي .
٢. تتمتع كل من روسيا وأوكرانيا بدور جوهري في التجارة الدولية كإنتاج، وتصدير السلع الاستراتيجية، ولذلك آثرت الحرب علي إرتفاع الاسعار العالمية للغذاء والطاقة بالنسبة لأوروبا والغرب والشرق الأوسط ومصر.
٣. تعتبر مصر شريك تجاري قوى بالنسبة لروسيا وأوكرانيا، وترتبط معهما بعلاقة استراتيجية، فمصر تعتبر أكبر مستورد في العالم بالنسبة للقمح، وتسهم كل من روسيا وأوكرانيا بنسبة (٣٠%) من صادرات القمح .
٤. بعد العقوبات المفروضة علي روسيا إرتفعت أسعار القمح والغذاء في مصر، حيث تستورد مصر نحو ٨٠% من حاجتها من القمح من روسيا وأوكرانيا؛ مما أضعف الأمن الغذائي العربي والمصري، وإنخفاض كفاءة القطاع الزراعي؛ مما اضطر الحكومة المصرية للإستنجاد بالمؤسسات المالية العربية والدولية.
٥. إرتفاع أسعار النفط والطاقة أثر علي إرتفاع الأسعار، وحدوث موجات تضخمية عالمية؛ إلا أنه على الجانب الآخر نلاحظ أن الدول المصدرة للنفط حصلوا علي مكاسب كبيرة من ناحية أخرى.
٦. دول الشمال الأفريقي، ومنهم مصر هم أكثر الدول تأثراً بالحرب، وإرتفاع التضخم العالمي، لأنهم دول كثيفة السكان، وتعتمد بشكل أساسي علي الإستيراد من روسيا وأوكرانيا .
٧. تأثر قطاع السياحة في مصر بالتراجع في الإيرادات لإنخفاض عدد السائحين، وإنشغال الفنادق؛ وذلك لأن روسيا وأوكرانيا مصدرين أساسين لتدفق السياح الأجانب من مصر، وهم يمثلوا حوالى ثلث السياح الوافدين إلى مصر .

٨. أثر التضخم العالمي على زيادة التضخم المحلي في مصر لأنه (تضخم مستورد)؛ مما أدي إلى إرتفاع الأسعار، وإنخفاض قيمة العملة المصرية بالنسبة للدولار واليورو، وإنعكاس ذلك علي دخول الأفراد وحياتهم .

٩. إضطر البنك المركزي لمواجهة التضخم أن يرفع سعر الفائدة؛ مما قلل من حجم الاستثمارات الأجنبية والداخلية، وحدث إضطراب فى سوق الصرف، وتعميق أزمة السوق السوداء للعملة، وفضل المستثمرون الإحتفاظ بأموالهم مدخرة بأسعار فائدة كبيرة عن المخاطرة بها في الاستثمار.

١٠. قامت الحكومة المصرية بمواجهة تداعيات الحرب الروسية من خلال البحث عن بدائل للاستيراد من طرفي النزاع للحفاظ علي الأمن الغذائي لها، وتصدير الغاز المثال للمحافظة علي استقرار أسعار الطاقة، والبحث عن أسواق جديدة بديلاً عن السياحة الأوروبية مثل: الهند ودول آسيا.

١١. زيادة عدد اللاجئين الأوكرانيين في الدول الأوروبية، وزيادة المشاكل الاقتصادية بها، وإنعكاسه على إرتفاع الاسعار في أنحاء العالم .

التوصيات:

من خلال العرض السابق، ومن خلال نتائج البحث، نجد أن البحث أكد على عدة توصيات منها:

١. ضرورة إستعداد الحكومة لإدارة الأزمات، والصدمات غير المتوقعة.

٢. تكثيف الإنتاج المحلى، وتطويره، وإعطاء أهمية قصوى للقطاعات الإنتاجية مثل: الزراعة وعلاج الفجوة الغذائية، وتحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية كالقمح بإطلاق مشروعات قومية لإنتاج الزراعي والحيواني، والعمل على تنويع مصادر الإستيراد فى حالة العجز .

٣. ضرورة تنشيط الأنشطة الاقتصادية المدرة للنقد الأجنبي، وتتمثل هذه الأنشطة فى:

أ- تطوير قطاع الخدمات كقطاع السياحة، والتركيز على الوافدين من دول أكثر استقراراً وتوفير بيئة مناسبة، وآمنة لجذب المزيد من السياح كوسيلة لزيادة الإحتياطي الأجنبي.

ب- تنمية قطاع الصادرات، وتعزيز نفاذية الصادرات المصرية إلى الأسواق الدولية مع تنويع هذه الأسواق حتى لا نكون عرضة لأى أزمة غير متوقعة.

ج- ضرورة تشجيع المصريين العاملين بالخارج على زيادة تحويلاتهم للداخل، وطمأنتهم على أموالهم، مع إقناع الدول الخليجية بتغذية الإحتياطي الأجنبي، وتحويله لاستثمارات مباشرة.

٥. ضرورة تطوير قطاع الصناعة، ومعالجة معوقاته عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص فى الحياة الاقتصادية عن طريق إطلاق مبادرات لدعم وتوسيع القاعدة الصناعية للصناعات الكبرى والمتوسطة.

٦. تحجيم الإقتراض الخارجي عن طريق عدم السعي للحصول على قروض جديدة؛ إلا للضرورة القصوى في حالة تمويل استيراد الأغذية والطاقة والأدوية، وأيضاً تجميد المشروعات الحكومية الممولة بالقروض دولارية، وتحويل هذه القروض، واستخدامها فى الإنتاج وسداد اقساط الدين الخارجي.

٧. ضرورة تحديث أنظمة الحماية الاجتماعية، والتى تشكل حجر أساس فى مكافحة الفقر بحيث تكون فعالة فى مواجهة التحديات الأطول، والتي تحدث تأثير فى معدلات التشغيل والإنتاجية.

٨. تعزيز وتدعيم نظم حوكمة قوية ومؤسسات تكون خاضعة للرقابة، والمسالة لضمان الحصول على تنافسية مميزة فى الاقتصادات الدولية.

الدراسات المستقبلية في مجال الدراسة :-

- التركيز علي الدروس المستفادة من هذه الحرب علي المستوي الاقتصادي العربي والمستوي الاقتصادي المصري .
- مستقبل الاقتصاد العالمي في حالة استمرار الحرب .
- تضخم الديون السيادية لمعظم دول العالم ، وانفجار فقاعتها .
- تضرر اقتصادات الدول الاوروبية بما يسهم في تفكك الاتحاد الاوروبي .
- مستقبل الاقتصاد العالمي وتغير القوى الاقتصادية العالمية .

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أسامة مرعى، تداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية، المركز الديمقراطي العربى، ٢٠٢٢.

الإسكوا، تأثير النزاع فى أوكرانيا على الاقتصاديات البلدان العربية: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة العربية، بيروت، ٢٠٢٢ .

آمنة محمد على، أزمة القرم وتداعياتها، مركز دراسات المرأة، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٧.

إيمان مرعى، تداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، ٢٠٢٣.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر فى أرقام٢٠٢٢ .

جيهان عبدالسلام، إنعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصادات أفريقيا، كلية الدارسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة،٢٠٢٢ .

حاتم سعيد، أسباب الصراع بين روسيا وأوكرانيا، جريدة المصري اليوم، ٢٠٢٢ .

صندوق النقد الدولي، الحرب فى أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم،٢٠٢٢ .

حمدي هاشم، تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي والمصري، جريدة السياسة الدولية، ٢٠٢٢.

حنان عبد المجيد محمود، دراسة اقتصادية تحليلية للوضع الراهن ومستقبل الإكتفاء الذاتي من القمح في مصر، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، ٢٠١٤.

داليا يسرى وآخرون، روسيا وأوكرانيا من الأزمة إلى الحرب، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢.

سامية سامى، الأزمة الروسية الأوكرانية حدود التأثير على قطاع السياحة المصرية، مركز المعلومات واتخاذ القرار، ٢٠٢٢.

سحر البهائي وآخرون، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر، معهد التخطيط القومي ٢٠١٧ .

سرحان أحمد سليمان، الزراعة الذكية مناخياً فى مواجهة تأثير التغير على الأمن الغذائي المصري، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ٢٠١٩.

شيماء بشرى يوسف زهران، الأزمة الروسية الأوكرانية: الاقتصاد على المحك، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٢٢، أبوظبي، ٢٠٢٢.

عمر حسين الصديق، تأثير الأزمة الأوكرانية الروسية على الأمن الغذائي وتداعياتها على الدول العربية، المركز الديمقراطي العربى، ٢٠٢٢.

غادة رياض عمارة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري: محصول القمح نموذجاً، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٢٢.

تقرير البنك الدولي، الغزو الروسي الأوكراني يعوق التعافي الاقتصادي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة فى أوروبا وآسيا الوسطى، ٢٠٢٢.

محمد صابرين، تأثير الأزمة الأوكرانية على تحديات اقتصاد الطاقة إقليميا ودولياً، بوابة الأهرام، ٢٠٢٢.

الهيئة العامة للاستعلامات، مصر والحرب الروسية الأوكرانية،٢٠٢٣ .

مصطفى عبدالسلام، أزمات مصر الاقتصادية وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية،٢٠٢٣.

نسمة بيومي، تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية على مصر وتحجيم آثارها السلبية، جريدة المال، ٢٠٢٢.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، ٢٠٢٢.

ثانياً: المراجع بالإنجليزية:

The European Council On Foreign Relations (ECFR) Unsettled The Impact Of The Russia-Ukraine Crisis On The Middle East And North Africa,10 February 2022 Available At Https;// Ecfr.Eu /Article /Unsettled-The – Impact –Of- The –Russia -Ukraine-Crisis-On /The Middle –East –And North- Africa.

Danielle Resnick ,What Dose The War In Ukraine Mean For Africa ? Brookings News , February25:2022,Available At Https://Www. Brookings.Edu/Blog/Af Rica-In-War-In- Ukraine-Mean-For-/ Africa.

Tom Espiner, Oil Hits Seven – Year High But Shares Rebound On Russian War ,BBC News ,25 : Feb .2022, Available At : Https:// Www.Bbc.Com/ News /Business-

-Alex Lrwin- Hunt , Russias Ongoing Charm Offensive In Africa Fdi Intelligence September15, 2022, Available AtHttps://Www. Fdiintelligence .Com/Article

Michael King , Wheat Consumption Rising In Africa World Grin 2019 ,Available At: Https:// Www. World Grain. Com/ Articles / 11655- Wheat Consumption – Rising- In Africa

Al- Anani.Khalil. Egypt And The Lmf : Greater Foreing Debt And Deeper Economic Decline. Arab Center Washington Dc. 172022/11/.At: Http://Bit.Ly /3z716ir.

Iwf World Economic (Outlook2022) : Countring The Cost – Of- Hiving Crisis . Washington Dc. 2022. At: Https://Bit.Ly/40glizx

- **الملاحق:**

شكل رقم (2) احتياطيات النفط في كبار منتجي النفط بأفريقيا خلال عام 2021

مليار برميل

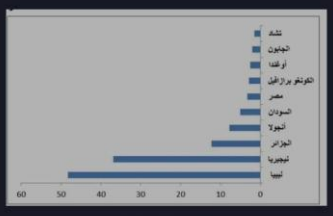

Source: EMMANUEL ABARA BENSON , " Here are 10 African countries with the largest crude oil production output in" , Africa Business Insider , January 14, 2022, :Available at

https://africa.businessinsider.com/local/markets/10-african-countries-with-the-largest-crude-oil-production-output-in-2021/qbj8bj3

شكل رقم (4) صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح والحبوب إلى أفريقيا خلال عام 2021

مليار دولار أمريكي

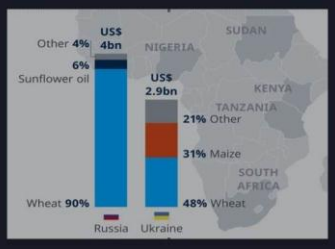

Source: Benita van Eyssen , " Ukraine crisis: What's at stake for Africa? " , Deutsche Welle (DW) , :Available at

https://www.dw.com/en/ukraine-crisis-whats-at-stake-for-africa/a-60916646

شكل رقم (3) نصيب روسيا وأوكرانيا من السوق العالمي للحبوب والزيوت لعام 2021

Source: JOSEPH GLAUBER AND DAVID LABORDE , ' How will Russia's invasion of Ukraine affect global food security?" , INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE , FEBRUARY :24, 2022 , Available at

https://www.ifpri.org/blog/how-will-russias-invasion-ukraine-affect-global-food-security

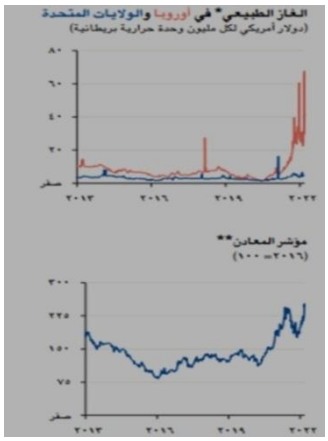

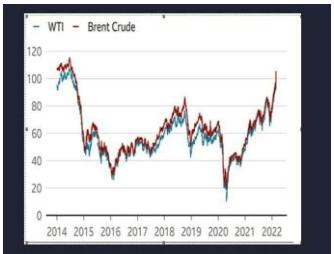

Source: **Tom Espiner** , " Oil hits, seven-year high but shares rebound on Russian war" , BBC News , :25.Feb.2022 , Available at

https://www.bbc.com/news/business-60502451